|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** |  |
| **الاجتماع الأول - جنيف، 17-16 سبتمبر 2019** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-1/12-A** |
| **2 سبتمبر 2019** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| جمهورية البرازيل الاتحادية |
| مبادئ من أجل استعراض لوائح الاتصالات الدولية |
|  |

مقدمة

نشطت البرازيل في دعم المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 (WCIT-12). وشاركنا بمساهمات عديدة في جميع الاجتماعات التحضيرية لفريق العمل التابع للمجلس (CWG). وقدمنا 77 مقترحاً برازيلياً إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، وشاركنا في التوقيع على 17 مقترحاً من لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL). وأوفدنا 40 مندوباً إلى المؤتمر، وشاركنا بنشاط في جميع الاجتماعات. وفي النهاية، وقعنا على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 دون أي تحفظات. واليوم، تواصل البرازيل التزامها بلوائح الاتصالات الدولية (ITR) لعامي 1988 و2012 وامتثالها لها.

وتعرض هذه الوثيقة آراء البرازيل بشأن عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية. وتدرك البرازيل أن المسائل الرئيسية على بساط البحث هي التالية:

• قابلية تطبيق أحكام لوائح الاتصالات الدولية فيما يتعلق بتعزيز إتاحة خدمات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها؛

• مرونة، أو عدم مرونة، أحكام لوائح الاتصالات الدولية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الناشئة في بيئة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية؛

• تكاليف عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية؛

• الآثار المترتبة فيما يتعلق بالتعاون الدولي وسمعة الاتحاد.

قابلية تطبيق ومرونة لوائح الاتصالات الدولية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة والقضايا الناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمكن دراسة قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية ومرونتها استناداً إلى: ’1‘ وجهة نظر كل دولة عضو بشأن الحاجة إلى لوائح الاتصالات الدولية، و’2‘ مجال تطبيق لوائح الاتصالات الدولية، و’3‘ وتيرة الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**’1‘ فيما يتعلق بوجهات النظر بشأن لوائح الاتصالات الدولية.** تسود وجهتا نظر بشأن لوائح الاتصالات الدولية:

1 "الرأي 1": لا لزوم للوائح الاتصالات الدولية لأن المنافسة في السوق والسياسات التنظيمية الوطنية والاتفاقات الثنائية تكفي لتقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل على الصعيد العالمي؛

2 "الرأي 2": لوائح الاتصالات الدولية ضرورية لأنها تضع مبادئ مشتركة لتمكين وتوفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل على الصعيد العالمي.

ويقع الرأيان 1 و2 على طرفي نقيض. وبما أن الانضمام إلى لوائح الاتصالات الدولية أمر اختياري، إذا استمر تضاد الآراء بشأن **قابلية تطبيق** لوائح الاتصالات الدولية، سيسفر أي مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية عن نفس النتائج التي أسفر عنها المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012: عدم توافق في الآراء، وشقاق بين الدول الأعضاء. وحتى بين البلدان الموقعة، لا توجد هيئات عليا للإشراف على الامتثال للوائح الاتصالات الدولية وإنفاذها، وبالتالي فإن فعالية لوائح الاتصالات الدولية وقابليتها للتطبيق تعتمد أساساً على التزام استباقي طوعي بالتعاون لحل المشاكل المشتركة في توفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

ويتوقف قرار مراجعة لوائح الاتصالات الدولية وعقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية على توافق إجمالي أو توافق أغلبية كبيرة على أن لوائح الاتصالات الدولية مهمة لتوفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل وتمكينها عبر الحدود. وبعبارة أخرى، ينبغي التوصل إلى تقارب شبه تام مع الرأي 2 قبل اتخاذ مثل هذا القرار.

**’2‘ فيما يتعلق بمجال تطبيق لوائح الاتصالات الدولية**، تواجه كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 193 دولة تحديات تنظيمية تنفرد بها تبعاً للسياق، ومستوى التطور التقني/الاقتصادي في كل سوق وطنية، والحاجة إلى التدخل/التنظيم، وأصحاب المصلحة المعنيين. فلوائح الاتصالات الدولية ليست فعّالة في حل مشاكل ذات مجال تطبيق محدود ويقتصر تأثيرها على بعض البلدان. وينبغي أن تحدد لوائح الاتصالات الدولية قواعد مشتركة لإدارة الترابط بين جميع البلدان في تقديم الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينبغي أن تعبِّر عن الالتزامات الثلاثة التالية من جانب الموقعين عليها[[1]](#footnote-1):

• تعزيز الإدارة الوطنية للتداعيات العابرة للحدود؛

• حماية سيادة أي دولة إذا تعرضت لهجوم؛

• التعاون في التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها النظام العالمي.

ولكي تكون لوائح الاتصالات الدولية قابلة للتطبيق، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تكون مستعدة للالتزام بشدة بهذه الأهداف الثلاثة للتعاون الدولي. وهذه واحدة من مشكلتين رئيسيتين في مناقشة لوائح الاتصالات الدولية في الوقت الحاضر: إذ تختلف الدول الأعضاء اختلافاً كبيراً فيما يتصل بكيفية التعامل مع هذه الالتزامات. فبعض الدول الأعضاء تبرم اتفاقات ثنائية أو إقليمية مع دول أعضاء أخرى. وتسعى دول أعضاء أخرى إلى إبرام اتفاق دولي شامل، مثل لوائح الاتصالات الدولية. وتعطي دول أعضاء أخرى الأولوية لسيادتها وتطبق سياسات وطنية لمعالجة القضايا العابرة للحدود. وفي الواقع، لا تتنافس الإجراءات المذكورة التي تقوم بها الدول الأعضاء بالضرورة؛ ويمكن أن تكون مكملة، وقد يكون ذلك بمثابة مبدأ توجيهي تسعى لوائح الاتصالات الدولية لتحقيقه.

والمشكلة الرئيسية الثانية هي عدد أصحاب المصلحة المعنيين وطبيعتهم. وعندما تمت الموافقة على لوائح الاتصالات الدولية لأول مرة في عام 1988، كانت الشركات المملوكة للدولة في الغالب الجهة المقدمة للخدمات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي كانت الحكومات تمثل أصحاب المصلحة الأساسيين بصفتها مقدمة للخدمات، وجهة لإنفاذ الاتفاقات، و"الممثل" الرئيسي للمجتمع. وفي الوقت الحاضر، تمت خصخصة عملية إتاحة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات ونطاقات مختلفة في معظم البلدان، ويمنح انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الجميع حق إسماع رأيهم، وقد تحول التنظيم إلى عملية تعاونية بين أصحاب المصلحة المتعددين، نظراً لسرعة تطور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة واعتمادها. وعُززت مكانة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع التقني في عملية الإدارة ما نتج عنه النمو "الهائل" لأصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين يتعيّن إشراكهم في عملية المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية.[[2]](#footnote-2)

**’3‘ فيما يتعلق بوتيرة الابتكار في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.** انعقد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 بعد مضي 24 عاماً على انعقاد المؤتمر الإداري العالمي للبرق والهاتف (WATTC) لعام 1988. وبدأت الدعوات الرسمية لعقد مؤتمر آخر بعد أقل من عشر سنوات من انعقاد المؤتمر العالمي للبرق والهاتف لعام 1988، ومع الموافقة على القرار 79، دعا مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 1998 بصفة رسمية إلى إجراء استعراض للوائح الاتصالات الدولية. واستغرق الأمر أكثر من 14 عاماً كي يقام المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، ولم تدخل لوائح الاتصالات الدولية الجديدة حيز النفاذ إلا في عام 2015 بالنسبة إلى 89 دولة موقعة. وبعبارة أخرى، تستغرق مراجعة لوائح الاتصالات الدولية وقتًا طويلاً للغاية، وعليه، فهي ليست صكاً قابلاً للتطبيق للتحكم في الخصائص الدينامية والتي تتغير بوتيرة سريعة.

ولكي تكون لوائح الاتصالات الدولية فعّالة، ينبغي لها أن تحكم عناصر ومبادئ للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تتغير كثيراً بمرور الوقت، وأن تصمد في الفترات الزمنية الطويلة التي تفصل بين مؤتمرين عالميين للاتصالات الدولية. ومع ذلك، فإن مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطور بوتيرة مذهلة، ما يخلق في كثير من الأحيان صناعات جديدة وتحديات تنظيمية جديدة. ولهذا السبب ناقش الاتحاد مؤخرًا مفهوم التنظيم التعاوني وتطويره، والذي يشمل بطبيعته أصحاب المصلحة المتعددين ويدعو إلى أن تكون اللوائح *"(...) متكيفة ومتوازنة وتفي بالغرض."*[[3]](#footnote-3)وهذه هي الخصائص الأربع التي ينبغي للوائح الاتصالات الدولية أن تتسم بها إذا أريد لها أن تكون صكاً تنظيمياً فعّالاً في السياق الحالي.

تكلفة ومزايا عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية

كانت عملية مراجعة لوائح الاتصالات الدولية في الفترة 2012/2011 مثار جدل كبير بين الأطراف المدافعة عن الرأيين 1 و2 الموصوفين أعلاه، بدءاً من العملية التحضيرية في فريق العمل التابع للمجلس حتى نهاية المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012. ولم يتحقق توافق الآراء إلا في نقاط محددة باستخدام لغة سلسة للمعاهدة في أهم المواد والأقسام الفرعية، مما أسفر عن أحكام اختيارية عملياً بالنسبة إلى الموقعين. ويمثل ذلك حصيلة أو مزايا المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012.

وشارك أكثر من 2 000 مندوب في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012. وعُقدت اجتماعات لمدة 13 يوماً بتكلفة قدرها 1,9 مليون فرنك سويسري (147 000 فرنك سويسري في اليوم). وينبغي أن تشمل التكلفة الإجمالية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية الاجتماعات التحضيرية وتكاليف ما قبل المؤتمر للبلد المضيف وتكاليف سفر جميع الوفود وجميع الأشخاص المعنيين. وكانت هناك أيضاً تكاليف كبيرة متمثلة في الفرص الضائعة على الاتحاد وجميع الأطراف المعنية (أي عدم استخدام الميزانية والوقت المخصصين للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 للقيام بأنشطة أخرى). وعقدت البرازيل، على سبيل المثال، اجتماعات مدتها أربع ساعات أسبوعياً لأصحاب المصلحة المتعددين لمدة سنة قبل انعقاد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 تحضيراً للمؤتمر. ويمثل ذلك التكاليف.

وينبغي ألا يُعقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية إلا إذا أسفرت مخرجاته عن نتائج ملموسة في سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعوض عن التكاليف المالية والفرص الضائعة التي ينطوي عليها عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية.

الآثار المترتبة فيما يتعلق بالتعاون الدولي وسمعة الاتحاد

وقع 89 بلداً، بما فيها البرازيل، على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، ولكن كان هناك انقسام واضح. ففشل المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 في بناء توافق في الآراء، وفي محاولة للتوصل إلى هذا التوافق في الآراء، صاغ معاهدة ضئيلة التأثير من حيث النجاعة حتى بالنسبة إلى 89 بلداً موقعاً. وقد تضررت سمعة الاتحاد الدولي للاتصالات باعتباره محفلاً فعّالاً لبناء توافق الآراء ومروجاً للتعاون الدولي. وفقد العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين ثقتهم في الاتحاد.

ولا يقوى الاتحاد على المخاطرة بالإتيان بنتيجة مماثلة.

وفي حال استيفاء جميع المعايير المذكورة أعلاه، سيقوم توافق واسع في الآراء بشأن إجراء مراجعة للوائح الاتصالات الدولية. وفي هذه الحالة، ينبغي لفريق عمل محدد تابع للمجلس أن يقوم بالعملية التحضيرية بشفافية وشمولية وكفاءة ودقة. وينبغي أن تُشرك العملية التحضيرية جميع أعضاء الاتحاد على قدم المساواة، وجميع أصحاب المصلحة من خلال عملية تشاور مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة.

وينبغي أن يتلقى المؤتمر العالمي الجديد للاتصالات الدولية من فريق العمل التابع للمجلس مقترحاً يحظى باتفاق على نطاق واسع بشأن معاهدة، وأن يقتصر نقاشه أثناء انعقاد المؤتمر على التفاصيل الدقيقة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. كول، إنج (2013)، "مواجهة التحديات العالمية: تقييم جاهزية الإدارة"، في مدرسة Hertie للإدارة، *تقرير الإدارة*، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2013، الفصل 2، الصفحات 58-33. [↑](#footnote-ref-1)
2. الاتحاد الدولي للاتصالات، (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019)، الوثيقة الختامية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2019، المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات *"حثّ الخطى نحو تحقيق التوصيلية الرقمية للجميع".* [↑](#footnote-ref-2)
3. المرجع نفسه [↑](#footnote-ref-3)